التحديات التي تواجه خريج الجامعة في سوق العمل :

توجد العديد من التحديات التي تواجه التعليم في عالمنا العربي، أهمها التشابه والنمطية في النظم وهياكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، ومعاناة معظم مؤسسات التعليم العالي وتعاني الكليات وبشكل كبير من تحديات عديدة بعضها امتداد لتحديات عانى منها التعليم قبل الأن وبسبب الظروف التي مرت على البلاد من حروب وعقوبات اقتصادية، ناهيك عن الدمار الشامل الذي تعرضت له البنى التحتية في العديد من الدول العربية، وأصبحت عائقاً أمام مسيرة تطور التعليم وتباطئ نموه.

ولقد أجريت العديد من الدراسات في هذا الصدد، حيث ذكر كُل من **(صالحة عيسان، 2006)، (مازن عبد الحميد، 2007م)** أن العولمة والمنافسة العالمية التي أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضت على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي، وكذلك الثورة المعلوماتية ويما قدمته من منجزات علمية وتقنية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب، وقد أوضحت بعض الدراسات أن تحدي العولمة سيولد عدة تحديات أخرى تتمثل بوجود جامعات خاصة وأجنبية عالمية مما يزيد من حدة المنافسة للجامعات الوطنية والتفوق عليها، وانحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية وغياب دورها في صياغة الإستراتيجيات والأهداف، وظهور أنماط جديدة من التعليم العالي مثل الجامعات المفتوحة تكلفتها أقل.

وأشار كُل من**(صالحة عيسان 2006)، (منير العتيبي، 2007)**، إلى مظاهر أخرى تتمثل فيما يلي: "نقص في أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات، وضعف الاستقرار الوظيفي، وتدني الرواتب والحوافز، وضعف الكفاءة الداخلية

النوعية، وارتفاع نسبة الهدر التي من مؤشراتها: انخفاض مستوى التحصيل المعرفي للخريجين، وتدني التأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية، والتقليدية، وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على برامج الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج؛ مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

في حين اجرى **(عبد الرحمن الصائغ، 2007)** دراسة أشارت إلى تحديات جوهرية، كالخطط، والمناهج الدراسية، والسنوات الدراسية، والساعات المعتمدة الموحدة لجميع الطلبة، والدراسة المنتظمة التي تقتضي الحضور أو المواجهة الصفية والانتظام الكامل في الدراسة النهارية.

كما أجرى **(عز الدين الزبيري، 2011م)** دراسة هدفت إلى تعرف مدى مواءمة التخصصات العلمية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل المحلي، وكذلك هدفت إلى تقييم المهارات المكتسبة من وجهة نظر الخريجين انفسهم، أيضا هدفت إلى أبراز النظام التعليمي في كليات المجتمع ودوره في إعداد قوة فاعلة مؤهلة وقادرة على التكييف مع متطلبات سوق العمل، وكانت من ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة، أن هناك رضا من قبل أرباب العمل على المهارات المكتسبة لخريجي كليات المجتمع في صنعاء، والتخصصات الدراسية التي تقدمها هذه الكليات، متوائمة مع احتياجات سوق العمل من وجهة نظر ارباب العمل، وكذلك من وجهة نظر الخريجين أنفسهم.

في حين توصلت دراسة **(بشرى عبد الكريم، 2011)**، إلى أنه لا يوجد توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل اليمني، وإهمال معيار الجودة والاعتماد الأكاديمي فيما يتعلق بالعملية التعليمية، وعدم وجود تناسق بين الخطط والبرامج الخاصة بسياسات التعليم العالي وبين واقع سوق العمل.

يتضح من خلال العرض السابق أن التحديات التي يواجهها خريجي الكليات والتي تمنع تحقيق متطلبات حاجة سوق العمل تعود أساسا لعدم معرفة متخذي القرار في العملية التعليمية بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل، ومن هنا تأتي الأهمية لدراسة سوق العمل حيث تحدد تلك الدراسات حاجة سوق العمل، من برامج التأهيل، والتدريب، والتخصصات التي يفضلها سوق العمل، وعندها يستطيع متخذو القرار بالمؤسسات التعليمية استناداً غلى تلك الدراسات إعادة النظر في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية، والتركيز على الجوانب التطبيقية، فمن المعروف أننا نعيش عصر التطور والتجديد ولابد من استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية وإعادة تأهيل الكادر التعليمي وفقا لمستجدات وتطورات العصر، هذا من جانب، ومن جانب أخر لابد من وجود شراكة مجتمعية لا تربط سوق العمل ومؤسسات التعليم والتدريب فحسب؛ بل تربط سوق العمل وتحديدا مؤسسات القطاع الخاص بالحكومات، حتى تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، من خلال وضع الخطط التنموية حسب أولويات المجتمع، أي التركيز بالخطط التنموية والاستثمارية سواءً قصيرة المدى، أو البعيدة على الاستثمار التي هي بحاجة إلى كثافة أيد عاملة حتى نحد من مشكلة البطالة والعمالة الوافدة، التي تعكس في نفسية العمالة المحية الحسرة بأن المجتمع لم يوفر لهم فرص العمل والعيش بكرامة، وبالنظر إلى مواقع الاعمال

التي يشغلها اخرون ليس لانهم أحرص منهم على خدمة اوطانهم وإنما لانهم تلقوا مناهج تواكب التطور الحادث في سوق العمل.

ومن خلال عرضنا السابق يمكن أن نحدد أهم التحديات التي تواجه الخريجين وعلى الشكل التالي:

- عدم مواكبة المنهج الدراسي الحالي للتطور العلمي الحاصل في العالم، مما أدى إلى عدم القدرة على تأهيل وأعداد الطالب لمتطلبات الحياة وسوق العمل، أضافة إلى النقص الحاصل في مستلزمات التدريب (الآلات، الادوات، المواد الاولية) والتي لا تتلاءم مع أعداد الطلبة في أغلب الكليات وأن تم فتح اختصاصات جديدة وإدخال مواد جديدة فهي نظرية، وغير قابلة للتنفيذ العملي ولا تصل إلى مستوى التعليم المتطور الذي يطبق في الدول المتقدمة.
- تم إعداد المناهج بشكل لا يتناسب تنفيذها مع الساعات الدراسية المخصصة لها خلال السنة الدراسية وهناك بعض المناهج تحتاج إلى وقت أكثر مما هو مخص ص لها وبالعكس هناك مناهج تكتمل قبل نهاية العام الدراسي بفترة ليست بقصيرة لذا يجب مراعاة عنصر الوقت في أعداد المناهج العملية مستقبلاً.
- ضعف قدرات الكوادر التدريسية والتدريبية المتوافرة، المتمثلة بضعف قدراتهم التعليمية والتدريسية الناجمة عن عدم مواكبتهم للمستجدات والتطورات الحاصلة واللازمة لصقل مهنتهم وتطوير تخص صاتهم لشحة فرص التدريب المستمر المتاحة لهم أو انعدامها.

- تدني كفاءة ونوعية التعليم: ولقد حصل بعض التدهور في كفاءة ونوعية التعليم جراء عدة أسباب وبالأخص ما يتعلق بانخفاض الأنفاق عليه ونقص المستلزمات ومنها الآلات ومكائن التدريب العملي ومختبرات الحاسوب أضافة إلى النقص الحاصل في الوسائل التعليمية الضرورية المرافقة للمنهج الدراسي من حيث الكم والنوع فضلاً عن اعتماد طرق التدريس المرتكزة على أسلوب الحفظ وعدم التأكيد على التحليل والاستنتاج وتشجيع روح المبادرة والأبداع.

المناهج الدراسية وسوق العمل :

لقد تطور مفهوم المنهج الدراسي مثلما تطورت المفاهيم التربوية الأخرى فان تعقد مشاكل الحياة واشتباك مصالح الأفراد والجماعات شمل جميع النواحي وتغلغل في كل منعطف وزاوية فيها وبالطبع أصاب التربية والتعليم نصيب وافر منها فضلاُ عن التغيرات في الأسس والأساليب التربوية لجعلها ملائمة للمطالب الحيوية الجديدة التي تتلاءم مع أساليب الحياة الجديدة.

ومثلما تطورت البحوث والدراسات لمعرفة أهمية إعداد المعلم والمدرس وتوجيهما ليكونا قادرين على الاضطلاع بالمسؤولية المترتبة عليها والقيام بها بأكمل وجه. فإن الاهتمام بالمنهج الدراسي سلط الضوء عليها ولذلك تباينت نظريات المنهج. ونظريات المنهج استندت في أفكارها على أسس ومبادىء انطلقت منها ونجد أن هناك نظريات احتفظت بأفكارها الأساسية وان اختلفت أساليبها ومنذ تأسيسها كفكرة مثل الفلسفة المثالية والواقعية وهناك من النظريات ما اندثر ثم قامت بأسماء مختلفة.

ويعتبر المجتمع المرجع الأول والأساسي الذي يعتمد أي منهج تربوي